

تقرير إفصاحات دائرة إدارة المخاطر 2021

باسكار ماجومدار
رئيس إدارة المخاطر
دائرة إدارة المخاطر
بنك الكويت الصناعي

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

أهداف إدارة المخاطر:

- يتبع بنك الكويت الصناعي مجموعة من الأهداف الواضحة في إدارة المخاطر المرتبطة به على أساس إطار استراتيجي راسخ مصمم لتحقيق تلك الأهداف من خلال إجراءات أساسية في إدارة عمليات المخاطر حسب تعليمات بنك الكويت المركزي.
- تعمل دائرة إدارة المخاطر في البنك، بالتعاون مع الدوائر الأخرى، على تحقيق الأهداف التالية:
- تحديد المخاطر المادية والغير مادية للبنك
- تحديد حدود المخاطر المقبولة لدى البنك وضمان توافق خطط وعمليات البنك مع تلك الحدود،
- تحسين القرارات المتعلقة بالمخاطر/العائد عن طريق التواصل مع الوحدات التشغيلية لضمان اتباع عملية مراجعة مستقلة وقوية على عمل هذه الوحدات،
- التقيد بالمبادئ التوجيهية التنظيمية ذات الصلة بإدارة المخاطر،
- ضمان أن خطط البنك الاستراتيجية وخطط تنمية الأعمال تعتمد بشكل سليم على إجراءات فعالة في تقييم المخاطر
- رصد المخاطر لضمان استمرار تقديم الأهداف المالية المحددة في ظل مجموعة من الظروف التشغيلية المعاكسة
- مساعدة الإدارات التجارية والإدارات المساندة على تحسين نظم مراقبة وتنسيق عمليات التعامل مع المخاطر على مستوى البنك والتعاقد مع شركات التأمين لنقل المخاطر التي لا يمكن إدارتها داخليا.
- إدارة مخاطر أمن المعلومات والمخاطر الإلكترونية
- تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر على مستوى البنك

إطار الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر:

تقع مسؤولية دائرة إدارة المخاطر على كاهل كافة المستويات في البنك، ابتداء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية نزولاً إلى جميع مدراء الإدارات وخبراء إدارة المخاطر. وقد تم توثيق هذا الإطار من خلال دليل تفصيلي للسياسات والإجراءات متوفر لاطلاع جميع موظفي البنك على شبكة الإنترنت الداخلية. كما تقع مسؤولية المراجعة الفعالة للمخاطر-وفقاً لقاعدة الرقابة الثلاثية-على عيب كل مدير إدارة بصفته المالك الرئيسي للمخاطر المرتبطة بإدارته، وتعمل دائرة إدارة مخاطر بشكل مستقل داخل البنك وكذلك دائرة إدارة التدقيق الداخلي لأغراض تطبيق إطار الحوكمة، يقوم مدير دائرة إدارة المخاطر بتقديم الدعم الفني للجنة إدارة المخاطر بهدف توجيه والإشراف على التطبيقات الفعالة لعملية إدارة المخاطر على مستوى البنك. كذلك، تقدم دائرة إدارة المخاطر الدعم الفني لمجلس إدارة البنك في المهام المطلوبة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد الحدود القصوى المقبولة للمخاطر وهي مستويات المخاطر التي يختار البنك تحملها في سعيه لتحقيق أهدافه التشغيلية. ويتم مراجعة الحدود القصوى للمخاطر في البنك سنوياً بواسطة لجنة إدارة المخاطر تماشياً مع بيئة الأعمال ومع المعايير الاستراتيجية الداخلية للبنك.

كذلك، يكون المجلس مسؤولاً عن إطار ضوابط الرقابة الداخلية. وبغرض تعزيز تطبيقات الحوكمة وإدارة المخاطر، أنشئت اللجان التالية لتنفيذ أدواراً محددة: لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة الحوكمة.

إدارة التدقيق الداخلي هي المسؤولة عن المراجعة بصفة مستقلة على فعالية عمليات دائرة إدارة المخاطر وبيئة الرقابة الداخلية في البنك، وتحقيق الهدف منها وهو رفع بيان موثوق به وذو مضمون عالي القيمة وفي المواعيد المحددة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشأن مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية والتخفيف من حدة المخاطر المرتفعة الحالية والمتطورة وقيامها بتعزيز الثقافة الرقابية داخل البنك.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

ترصد لجنة إدارة المخاطر، من خلال إدارة المخاطر، موجز بيانات المخاطر المرتبطة بالبنك وفقاً للحدود القصوى لتحمل المخاطر، موثقة كمياً ونوعياً في السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتحدد الحدود القصوى الرقابية والإشرافية على دائرة إدارة المخاطر. يتم مراجعة المكونات التفصيلية لبيان الحدود القصوى لتحمل المخاطر سنوياً من قبل لجنة إدارة المخاطر. وحيثما يتم رصد اختلافات في بيانات الأداء الفعلي عن التوقعات، يجري استعراض الإجراءات التي تتخذها الإدارة لضمان اطمئنان اللجنة بهذا الخصوص. تتلقى اللجنة تقارير منتظمة وشاملة بشأن موجز بيانات المخاطر للبنك، وأيضاً بيان بتقييم جميع عوامل المخاطر، والأمور الرئيسية التي تؤثر على كل محفظة أعمال ومنهجيات قياس المخاطر واتجاهات المخاطر المستقبلية. وتكفل لجنة إدارة المخاطر وجود سياسات وإجراءات ملائمة لدائرة إدارة المخاطر بطريقة مهنية وفعالة، مع استعراض مدى استقلالية ونزاهة دائرة إدارة المخاطر في البنك وتأثيرها الفعال في تقييم الأعمال والمخاطر الاستراتيجية ضمن إجراءات وسياسات دائرة إدارة المخاطر المتبعة.

يكون مدير دائرة إدارة المخاطر مسؤولاً مباشرة أمام رئيس لجنة إدارة المخاطر. وتكون دائرة إدارة المخاطر مسؤولة بصورة مستقلة عن تقييم وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة وجميع أنواع المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تكون وظيفة إدارة مخاطر تقنية المعلومات مسؤولة بشكل مباشر أمام رئيس دائرة إدارة المخاطر (والتي تعمل بصفة مستقلة عن دائرة تقنية المعلومات). وبينما تكون إدارة المخاطر الأولية من قبل مدراء الإدارات، فإن دائرة إدارة المخاطر تطبق تقييم منظم ومستقل على مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وجميع أنواع المخاطر التشغيلية بشكل استباقي وتعمل مع مدراء الإدارات في تحديد وتوثيق والقياس الكمي، وتتبع ورصد مؤشرات المخاطر الرئيسية وتوفير الحلول كلما بدأت مؤشرات المخاطر الرئيسية KRI أن تميل إلى مستويات غير مقبولة. وأيضاً فإنها تعمل على تسهيل تنفيذ مبادرات المخاطر وتتبع مخاطر المحافظ الاستثمارية فضلاً عن القروض الفردية والاستثمار، والمشاريع الجديدة وعروض المنتجات. كما تعمل على التأكد أن المخاطر تصنف في مجموعات من مخاطر منخفضة ومتوسطة وعالية، وأن المخاطر الكبيرة هي أبرز القيم المتطرفة ضمن الحدود التي توفرها السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتلك التي تكون لها آثاراً محتملة على الخسائر التشغيلية حيث يتم تحديدها وتقييمها وتخفيفها.

تطبيقاً لنظام المسائلة عن المخاطر، فقد تم تأسيس لجان لرصد مجالات محددة للمخاطر. فهناك لجنة الأصول والخصوم والاستثمار التي ترصد مخاطر السيولة والمخاطر الاستثمارية وتوقعات الأصول، والتي يحضر فيها رئيس دائرة إدارة المخاطر بصفته عضو مشارك مستقل، لجنة الائتمان ولجنة المخصصات تتعامل مع التسهيلات الائتمانية ودراسات القروض للمشاريع والأمور المتعلقة بحالات التعثر والمخصصات. وتعمل دائرة إدارة المخاطر على تنسيق خطة استمرار العمل والتعافي من الكوارث في حالات الأزمات والكوارث من خارج موقع البنك الأصلي.

اختبارات الضغط: إن أحد الواجبات الأساسية لإدارة المخاطر هي التأكد من أن البنك لا يهمل جاهزيته في حالات حدوث أسوأ سيناريوهات المخاطر بينما يستعد في تطبيق خطط تنمية الأعمال. تساعد اختبارات الضغط البنك على فهم طبيعة ردود فعل حافطة البنك في حال أصبحت ظروف تشغيل الأعمال صعبة بدرجة كبيرة. تعمل دائرة إدارة المخاطر على تطوير سيناريوهات مستقبلية محددة وتحليل مدى صمود السيولة والربحية في ظل تلك السيناريوهات، وما إذا كانت مستويات رأس المال ستظل كافية في مواجهة الصدمات الكبيرة وما يمكن أن يفعله مدراء الإدارات في الفترات ما قبل حدوث تلك السيناريوهات للتخفيف من حدة تأثير المخاطر. تلتقط اختبارات الضغط مجموعة واسعة من المتغيرات ذات الصلة بالبيئة

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

الحالية. وتندسق دائرة إدارة المخاطر عملية اختبارات الضغط باستخدام التحليل التصاعدي على الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة. تقدم نتائج اختبارات الضغط إلى اللجنة التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر ولمجلس الإدارة والسلطات الرقابية – بنك الكويت المركزي – لغرض تقييم درجة صمود البنك في حالات ضغط المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والظروف الاقتصادية. تأخذ سيناريوهات الضغط في الاعتبار طائفة واسعة من العوامل، بما في ذلك: إمكانيات البنك في تحقيق الإيرادات، مخصصات خسائر القروض واحتمالات تعثر القروض والخسائر الافتراضية الدفترية للبنك؛ واحتمالات انخفاض القيمة السوقية للأصول الاستثمارية وأثاره على معدلات كفاية رأس المال.

كذلك فإن نتائج اختبارات الضغط تعمل كمؤشرات مرجعية لتوجيه العمل في سياسة خطط البنك لرأس المال واتخاذ القرارات حول ما إذا كان يتطلب الأمر تغييراً استراتيجياً أو اعتماد رأس مال إضافي للبنك. في الوقت الحاضر، رسملة البنك عالية للغاية ومخاطر دعم رأس المال تعتبر منخفضة.

البيئة المالية والتنظيمية: ولا يزال عام 2021 بعيداً عن المعتاد مع استمرار المخاوف من الوباء في القطاع المصرفي. لقد استعادت أسعار النفط بعض المكاسب، وأظهرت الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم ظهور علامات التعافي. ولكن من ناحية أخرى، لا تزال قطاعات الصناعة والتوريد تحت ضغط الجائحة.

لقد سمح بنك الكويت المركزي بمتابعة التعليمات الصادرة بخصوص الحفاظ على مستويات أقل من نسب كفاية رأس المال والسيولة خلال السنة المالية 2021 و2022 أيضاً، مع زيادة هامشية في النسب الدنيا. وواصل البنك المركزي سعر الخصم عند 1.50٪ في العام 2021، متوقعا انتعاشاً اقتصادياً مبكراً.

من جانب آخر، تأثرت محفظة الاستثمارات سلباً خلال بدايات تفشي الجائحة، إلا أنها استعادت عافيتها مع انتعاش الأسواق. ووفقاً لقواعد المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ومع إدراج خسائر تقييم الاستثمار مباشرة في حساب الأرباح والخسائر، فقد تأثرت الأرباح والخسائر، لكنها تعافت في وقت لاحق مع تحسن تقييمات السوق. ظلت التدابير المتخذة في السنة المالية 2020 فيما يتعلق باستمرارية الأعمال، وقدرتها على الصمود، سارية خلال السنة المالية 2021، حيث أن المخاوف من الوباء لم تنته بعد.

تصنيفات المخاطر حسب وكالات التصنيف الخارجية

في 2021، أكدت وكالة "فتش" للتصنيف العالمي تصنيف بنك الكويت الصناعي كما هو مبين أدناه:

تصنيفات وكالة فيتش

العملة الأجنبية

A+	تأكيد التصنيف طويل الأجل
F1	تأكيد التصنيف قصير الأجل
1	تأكيد الإسناد
A+	تأكيد الحد الأدنى من الإسناد

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

المخاطر السيادية

AA	العملات الأجنبية – طويل الأجل
AA	العملة المحلية – طويل الأجل

النظرة المستقبلية

سليبي	العملات الأجنبية على المدى الطويل
سليبي	العملات الأجنبية السيادية على المدى الطويل
سليبي	العملة المحلية السيادية على المدى الطويل

تعكس تعليقات فيتش أن الجدارة الائتمانية طويلة الأجل لبنك الكويت الصناعي والتصنيفات المساندة بأنها إمكانيات مرتفعة للغاية بسبب الدعم المقدم من حكومة الكويت في حالات الحاجة. ويستند ذلك على الملكية المباشرة للحكومة بنسبة 49% والملكية غير المباشرة بنسبة 12% لبنك الكويت الصناعي، فضلاً عن التمويل الحكومي طويل الأجل لأنشطة البنك التنموية. كما روعي في التصنيفات التاريخ الطويل للدعم القوي للحكومة الكويتية للمصارف الكويتية.

من ناحيتها، أكدت وكالة "كايتال أنتلجنس" للتصنيف 'الائتماني تصنيفها لبنك الكويت الصناعي عند مستوى AA- لعام 2021 مع نظرة مستقبلية 'مستقرة'. ونستعرض موجز التقييم على النحو التالي:

A+	تأكيد التصنيف طويل الأجل بالعملة الأجنبية
A1	تأكيد التصنيف قصير الأجل بالعملة الأجنبية
bbb+	الملاءة المالية
3	الأسناد
مستقر	النظرة المستقبلية – عملات أجنبية
مستقر	النظرة المستقبلية – اطلاء المالية

الإفصاحات المجمعة حسب بازل 3 – الركن الثالث

نظرة عامة على بازل 3 والركن الثالث:

طبق بنك الكويت الصناعي منذ شهر ديسمبر 2005، إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية كجزء من استراتيجيتها لإدارة المخاطر ورأس المال.

ويتكون الاتفاق من ثلاث أركان:

الركن الأول: يقدم إطار عمل لقياس متطلبات رأس المال بالنسبة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
الركن الثاني: يتعلق بعملية المراجعة الرقابية، ويركز على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي يتم إجراؤها من قبل البنوك.

الركن الثالث: يهدف إلى تعزيز متطلبات كفاية رأس المال المذكورة أعلاه ضمن الركن الأول والركن الثاني عن طريق مطالبة البنك بتقديم إطار شامل للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

تسمح المبادئ التوجيهية لبازل 3 باتباع أساليب مختلفة لاحتساب متطلبات رأس المال:

- . الأول هو الأسلوب المقياسي حيث تستخدم أوزان المخاطر لتقييم الاحتياجات مقابل الانكشاف الائتماني وهي ثابتة عبر هذا القطاع
- . الثاني هو أسلوب التقييمات الداخلية IRB الذي يعتمد على نماذج البنك الداخلية في اشتقاق أوزان المخاطر.
- . الثالث هو الأسلوب المتقدم والذي يتناسب مع هياكل كبيرة وأكثر تعقيداً

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، تعتمد حسابات البنك لكفاية رأس المال وفقاً للركن الأول على الأسلوب المقياسي الموحد. لكن لأغراض اختبارات الضغط، يستخدم البنك أسلوب منهجية النمذجة الداخلية المصمم خصيصاً للإنكشافات الائتمانية الكبيرة، والتي تشكل النشاط التجاري الرئيسي للبنك بموجب نظام البنك الأساسي فإنه لا يجوز للبنك تحمل أي إنكشافات قروض تجزئة أو العقارات. وتجري في نفس الوقت اختبارات الضغط وفقاً للمقاييس المعيارية والسيناريوهات المقدمة من قبل بنك الكويت المركزي. وقد استندت تقارير اختبارات الضغط على أساس أساليب قياس داخلية وتنظيمية.

تطبق إجراء اختبارات الضغط مرتين في السنة، بموجب سياسة بازل-الركن الثالث، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. يتم إعداد تقرير متكامل (على أساس البيانات النوعية والكمية) استناداً إلى نتائج نهاية السنة كما في شهر ديسمبر، وتقرير كمي فقط استناداً إلى نتائج نصف السنة والبيانات التقديرية كما في شهر يونيو.

إدارة رأس المال:

- كفاية رأس المال هي الدرجة التي تكون فيها موارد البنك من رأس المال في الميزانية العمومية للبنك كافية لتغطية متطلبات رأس المال للأعمال في الوقت الحاضر والمستقبل القريب. ويعتبر إذن المجموعة كي تعمل كمصرف مرهوناً بالحفاظ على موارد كافية من رأس المال. وإدارة مخاطر رأس المال هي عملية استعراض ومراجعة متطلبات رأس المال لتمكين البنك من:
- . تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية في الكويت حيث يركز نشاط البنك التجاري، عليه بتمركز عمله
- . دعم تصنيفاته الائتمانية والحفاظ على تكلفة الأموال
- . دعم نمو الأعمال التجارية، والقدرة على الصمود والتغلب على الصدمات

يضمن البنك كفاية رأسماله عن طريق الاستمرار في تقييم مصادر ومتطلبات رأس المال ومتطلبات في ضوء التوقعات المالية الحالية. وهذا يأخذ في الاعتبار المخاطر المادية للتوقعات فضلاً عن الاستراتيجيات المستخدمة في إدارة تلك المخاطر.

تأخذ إدارة رأس المال كلا من رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي على حد سواء. يحسب رأس المال التنظيمي على أساس مخاطر الركن الأول من إطار بازل. يشمل رأس المال حسب الركن الأول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وتشمل قواعد بازل 3 طرق الإحتساب وأوزان المخاطر. ويمكن أيضاً تطبيق الركن الثاني لرأس المال مقابل أنواع المخاطر الثلاثة المذكورة أعلاه، ولكنه يغطي أنواع أخرى من المخاطر بصورة أساسية. وكونه بنكاً صناعياً يعمل على أساس نظام عمل مركز ومحدود، فهناك وزناً كبيراً لمخاطر التركيز. يستخدم البنك إطار رأس المال وإجراءات الضغط داخلياً للمساعدة في تحديد احتياجاته من رأس المال في ظل سيناريوهات الضغط. ويضمن البنك احتفاظه بمصّدتات buffers كافية

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

أعلى من الحدود الدنيا التنظيمية في جميع الأوقات. ويتم تقييم هذه المصدّات من قبل دائرة إدارة المخاطر وتقديمها تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر كجزء من سياسة إدارة رأس المال وعملية إدارة حوكمة المخاطر، وعملية مراجعة الحدود القصوى لتحمل المخاطر وعملية اختبارات الضغط.

تنتج عملية اختبار الضغط في البنك توقعات تقديرية بالاحتياجات المتوقعة من رؤوس الأموال والمصادر ضمن مجموعة من سيناريوهات الضغط للبنك. وهذا يتيح للبنك التأكد من أنه يمكنه الوفاء بالحدود الدنيا من المتطلبات الرأسمالية التنظيمية في بيئة الضغط؛ وتقييم مدى كفاية المصدّات فوق رأس المال التنظيمي للوفاء باحتياجات رأس المال الاقتصادي إذا اقترب من نقاط الحد الأقصى. وتشكل عملية اختبار الضغط عنصراً رئيسياً في عملية التقييم الداخلي لكفاية رؤوس الأموال (ICAAP).

بشأن حساب كفاية رأس المال التنظيمي حسب الركن الأول، فقد اعتمد البنك الأسلوب المقياسي الموحد من بازل 3، تبعاً لتوصية بنك الكويت المركزي في تحديد رأس المال المطلوب لكل مكون من مكونات مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية. كما أن البنك هو بنك تنموي متخصص يقدم أيضاً التسهيلات المصرفية التجارية لعملائه، ويتمتع بدعم طويل الأجل من حكومة دولة الكويت. هذا، جنباً إلى جنب مع الاحتياطيات الضخمة المفصح عنها، يجعل رأس المال المتوفر للبنك أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3، حتى بعد أخذ متطلبات ICAAP الإضافية في الاعتبار حسب الإطار الجديد للركن الثاني والمصدّات في تحديد رأس المال الاقتصادي. ومع التوسع المقرر لمحفظة الأصول وفقاً لخطة الثلاث سنوات الاستراتيجية للبنك، فإنه من المتوقع أن تظل نسبة كفاية رأس المال فوق الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية وتقديرات رأس المال الاقتصادي في المستقبل القريب؛ وهذه الرزمة القوية توفر وقاية cushion ضد انخفاض فرص التنوع بسبب التشريعات الحكومية لنظام البنك في خدمة وتطوير القطاع الصناعي في الكويت. بلغت كفاية رأس المال الإجمالي استناداً إلى بازل 3، نسبة 48.58% كما في 31 ديسمبر 2021.

هيكل وكفاية رأس المال:

بالإضافة إلى رأس المال المدفوع بقيمة 20 مليون دينار كويتي والاحتياطيات الضخمة الاختيارية المصرح بها، فإن الهيكل الرئيسي لأموال البنك طويلة الأجل هي عبارة عن قرض طويل الأجل قابل للتجديد بمبلغ 300 مليون دينار كويتي ("د.ك.") (990 مليون دولار أمريكي تقريباً)، مقدم من حكومة دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري الصادر في سنة 1973، والذي تستخدمه إدارة المشاريع في البنك في تمويل المشاريع متوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من القطاع الصناعي بشروط ميسرة.

الكيانات الفرعية:

الكيان الاعتباري الرئيسي هو بنك الكويت الصناعي. يمتلك البنك شركتين تابعتين مملوكتين بالكامل لبنك الكويت الصناعي، هما: شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو)، وهي شركة مساهمة كويتية مغلقة، وشركة صناعي المحدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جورج تاون، جزيرة جراند كايمان، جزر الهند الغربية البريطانية (معاً "المجموعة").

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

شركة كيبكو هي أداة المجموعة للاستثمارات المحلية وإدارة الأصول التي استحوذ عليها البنك نتيجة عدم سداد القروض المحلية؛ وتشكل نسبة 6% تقريباً من مجموع أصول المجموعة. شركة صناعي لا تشكل عنصراً مادياً من البيان المالي للمجموعة. بيانات كفاية رأس المال المقدمة إلى بنك الكويت المركزي تشمل بيانات مجمعة للشركات التابعة.

هيكل رأس المال – 31 ديسمبر 2021 (ألف د.ك.)

275393		رأس المال – الشريحة 1
20000		حقوق الملكية الدائمة
		الاحتياطيات
	42176	الاحتياطيات القانونية
	146466	الاحتياطيات الاختيارية
	0	احتياطيات القيمة الإسمية
	66751	الدخل المحتفظ به
255393		رأس مال إضافي شريحة 1
7016		رأس المال الشريحة 2
7016		المخصصات العامة المسموح بها
282409		إجمالي رأس المال المؤهل بعد الاستقطاعات

رأس المال المطلوب للأصول الموزونة بمخاطر الائتمان كما في 2021/12/31 (ألف د.ك.)			
موزونة بالمخاطر	صافي الائتمان	فئات الأصول	
تكلفة رأس المال	الانكشاف (بعد استبعاد CRM)	لمخاطر الائتمان (المحفظة القياسية)	
0	155	البنود النقدية	1
0	73688	مطالبات على جهات سيادية	2
	0	مطالبات على منظمات دولية	3
	0	مطالبات على PSE	4
	0	مطالبات على MDB	5
48386	241816	مطالبات على بنوك	6
352805	352805	مطالبات على مؤسسات تجارية	7
0	0	مطالبات على أصول مضمونة	8
0	0	مطالبات ائتمانية	9
0	0	قروض جزئية تنظيمية	10
86	86	انكشافات متأخرة الأداء	11
160043	160043	انكشافات أخرى	12
561320	828593	إجمالي الإنكشافات	
-36546		ناقص: فائض المخصصات العامة	
524774		إجمالي الإنكشافات الموزونة لمخاطر الائتمان	
68221		الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان	

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

	رأس المال المطلوب لمخاطر السوق
4877	إجمالي الإنكشافات الموزونة لمخاطر السوق
634	الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر السوق
	رأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية
51730	إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر التشغيلية
6725	الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية
581381	إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر
75580	إجمالي الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية
	رأس المال المؤهل
275393	الشريحة 1
7016	الشريحة 1
282409	إجمالي رأس المال المؤهل
206829	رأس المال المؤهل غير المستخدم
	معياري كفاية رأس المال
48.58%	معياري كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3/ بنك الكويت المركزي
47.37%	معياري كفاية رأس المال وفقاً لرأس المال الشريحة 1 فقط
47.37%	معياري كفاية رأس المال – الشريحة 1

نسبة الرافعة المالية:

أدخل إطار بازل 3 نسبة رافعة مالية تعتبر بسيطة وشفافة وغير قائمة على المخاطر لتطبيقها كتدبير تكميلي موثوق به على متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. تهدف نسبة الرافعة المالية إلى (1) تقييد تراكم الإستدانة في القطاع المصرفي لتجنب عمليات زعزعة وخفض الاستقرار والتي يمكن أن تضر بالنظام المالي الأوسع نطاقاً وكذلك بالاقتصاد؛ و (2) تعزيز المتطلبات القائمة على باستخدام تدبير "مساند" سهل وبسيط وغير قائم على المخاطر.

تعتمد لجنة بازل الرأي القائل بأن إطاراً لنسبة بسيطة للرافعة المالية يعتبر هاماً ومكماً لإطار رأس المال القائم على أساس المخاطر؛ ونسبة الرافعة المالية ذات المصدقية هي التي تضمن التقاط واسع وكاف لكلا من مصادر بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية لوضع البنك.

تعرف نسبة الرافعة المالية وفقاً لبازل 3 أنها إجراء رأس المال (البسط، شريحة رأس المال الأولى Tier 1 capital) مقسوماً على إجمالي الإنكشافات، مع إظهار هذه النسبة في صورة نسبة مئوية: نسبة الرافعة المالية (%) = حجم رأس المال / إجمالي الإنكشافات. أن النسبة الرقابية الدنيا في الكويت هي 3%.

نسبة الرافعة المالية لبنك الكويت الصناعي كما في 31 ديسمبر 2021 – مجمعة

البند	أطار نسبة الرفع المالية (ألف دينار)
انكشافات داخل الميزانية	
1 بنود داخل الميزانية	742138
2 الأصول المخصومة عند حساب رأس المال شريحة 1	0

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

742138	إجمالي الإنكشافات داخل الميزانية	3
	انكشافات المشتقات المالية	
11664	إجمالي إنكشافات المشتقات المالية (شامل العامل الإضافي)	4
11547	(التعديلات)	5
117	إجمالي انكشافات المشتقات المالية	6
	انكشافات تمويل الأوراق المالية	
0	أصول تمويل الأوراق المالية	7
0	إجمالي انكشافات تمويل الأوراق المالية	8
	البند خارج الميزانية	
120577	الالتزامات	9
(96462)	(تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للإئتمان)	10
24115	إجمالي الالتزامات	11
78398	التزامات محتملة	12
(42322)	(تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للإئتمان)	13
36076	إجمالي الالتزامات المحتملة	14
60308	إجمالي البنود خارج الميزانية	15
	رأس المال وإجمالي الإنكشافات	
275393	رأس المال الشريحة 1	16
802446	إجمالي الإنكشافات	17
	نسبة الرفع المالية	
34.32%	نسبة الرفع المالية بازل 3	18

إدارة مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية الناتجة في حال عجز أي من عملاء البنك أو الأطراف المقابلة في السوق من الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه البنك. منح الائتمان يعتبر أحد مصادر الدخل الرئيسية للبنك، وأكثرها تحملاً للمخاطر الأكثر أهمية؛ وبهذا الخصوص، يخصص البنك قدراً كبيراً من موارده وطاقته للسيطرة عليها.

تنشأ المخاطر الائتمانية التي تواجه البنك أساساً من تمويل المشاريع وتمويل رأس المال العامل. كما ينكشف البنك أيضاً على مخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن عمليات الخزنة، بما في ذلك سندات الدين، وأرصدة التسويات مع أطراف مقابلة في السوق وأصول متوفرة للبيع.

دور دائرة إدارة المخاطر هو تقديم التوجيهات على مستوى البنك وتقييم المخاطر باستقلالية ورقابة المخاطر الائتمانية. ولقد وضع البنك سياسات الائتمان على مستوى الإدارات. يعتمد مجلس الإدارة إطار عمل رقابة مخاطر الائتمان الذي يضع الهيكل الخاص بإدارة مخاطر الائتمان، جنباً إلى جنب مع سياسات إدارة المخاطر على مستوى الإدارات. وتشكل القروض والسلفيات للعملاء المصدر الرئيسي للمخاطر الائتمانية للمجموعة على الرغم من أن البنك قد ينكشف أيضاً لأشكال أخرى من مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، القروض المقدمة للبنوك والتزامات القروض وسندات الدين. وقد صممت سياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر بهدف رصد وتحليل المخاطر، بغرض تحديد درجة ملائمة قابلية البنك لتحمل المخاطر

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

appropriate risk appetite، والحدود والضوابط، ومراقبة المخاطر والتعثرات وقياس مدى كفاية تقييمات المتابعة وتصنيف المخاطر. تعمل دائرة إدارة المخاطر بشكل مستقل بمراجعة وتصنيف جميع توصيات القروض كل على حدة المقدمة من إدارتي منح الائتمان المتعلقة بالتمويل المالي والتجاري للمشاريع، ورأس المال العامل، وتمويل التجارة. كما تقوم دائرة إدارة المخاطر بالقياس الكمي للمراجعات ورصد الجودة النوعية وحركة المحفظة الائتمانية على مستوى البنك.

تقوم دائرة إدارة المخاطر بصفة خاصة بمراجعة مخاطر التركيز. ويحدث مخاطر التركيز الائتمانية عند انتماء عدد من العملاء إلى نفس المجموعة، أو يشاركون في أنشطة مماثلة ولديهم خصائص اقتصادية مماثلة بما قد يؤثر في قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية خاصة في حالات التغيرات الاقتصادية وظروف الأعمال التجارية. نتيجة لذلك، يعتمد البنك المراجعة المستمرة لحالات التركيز في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، التركيزات الجغرافية وفترات الاستحقاق والقطاع الصناعية وحالات السيطرة والملكية. ويتحقق التنوع من خلال وضع مبادئ توجيهية بالحدود القصوى للانكشاف للأطراف المقابلة على ألا تتجاوز 15 في المائة من رأس المال. ومع ذلك، ونظراً للنظام الأساسي للبنك الذي يحدد نطاق عمل البنك ضمن القطاعات الصناعية، فإن خطر التركيز يميل إلى الارتفاع.

وضع البنك نظاماً لتصنيف المخاطر الائتمانية داخلياً لجميع حالات الانكشاف من 1 إلى 10. وتوصي الدائرة بالتصنيفات الائتمانية للعملاء الجدد وتقوم بالمراجعة الدورية لجميع تصنيفات المقترضين في البنك باستخدام معايير محددة للتصنيف داخلياً. وتراقب دائرة إدارة المخاطر متوسط التصنيفات الموزونة لمحفظة الائتمان، وكذلك لكل فئة من فئات المخاطر داخل المحفظة.

وبغرض الحد من مخاطر الائتمان، يتم تأمين الإنكشافات عادة بالضمانات المقبولة. وتعكس محفظة القروض والسلفيات الحالية حرص البنك على الإقراض داخل الكويت وبالأخص للوحدات الصناعية في الكويت – وهي البلد التي يتفهم البنك ديناميتها بصورة جيدة وحيث توفر للبنك فهماً أفضل للمخاطر الكامنة فيها. إن البنك لديه تركيزاً ائتمانياً للقطاع الصناعي بسبب نظامه الأساسي ويدير البنك المخاطر ذات الصلة عن طريق تجنب التركيز في الجانب المدين في قطاع صناعي معين وفي حالات الإنكشافات عبر الحدود، حسب المناطق الجغرافية.

يولي البنك اهتماماً خاصاً بالحسابات المتأخرة عن طريق اللجان التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض. ويجري مناقشة التدابير الخاصة بمتابعة هذه الحالات والإجراءات العلاجية المتخذة؛ وإذا لزم الأمر، يتم تحديد المخصصات الملائمة مقابلها.

وقد وضع البنك على مستوى الإدارات، فضلاً عن مستوى البنك كاملاً، عمليات ائتمانية منضبطة، تهدف إلى ضمان دقة تقييم المخاطر واعتمادها ورصدها ومراقبتها بشكل صحيح وسليم. وتعتبر الأداة الأساسية في إدارة مخاطر الائتمان هي مجموعة السياسات والإجراءات الائتمانية التي يجري مراجعتها وتحديثها دورياً. ويتبع البنك نظام صارم للموافقات يشترط إجراء تقييم دقيق وشامل للجدارة الائتمانية لكل مدين، كما تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم جميع التوصيات بطلبات الائتمان والاستثمار وطلبات التمديد والتجديد للحالات الائتمانية القائمة.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

تقرر الحدود الائتمانية لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لطلبات الائتمان، وتبعاً للإجراءات، فيتطلب الأمر الحصول على موافقة مجلس الإدارة في تقرير حدود الائتمان أعلى من مستويات معينة؛ ويتم التعبير عن قابلية الإدارة العامة لتحمل المخاطر بالحدود الائتمانية المخصصة حسب الدولة والقطاع الاقتصادي والمقترض ونوع المنتج. كذلك، يلزم استخدام صلاحيات منح الائتمان داخل البنك بشأن أي تجاوزات للحدود الائتمانية المقررة.

يتم رصد التركيزات حسب الحجم والقطاع الاقتصادي والأعمال التجارية والقطاعات الصناعة وتعتبر هذه التركيزات محدودة. وبهذا الخصوص، يحدد بنك الكويت المركزي التركيز نسبته 15 في المائة من قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل للبنك حسب تعريف إطار بازل 3/البنك المركزي؛ وجميع التركيزات في المحفظة حسب القطاع يتم مراقبتها عن كثب تحسباً لظروف مالية أو اقتصادية معاكسة.

تقوم دائرة إدارة المخاطر برصد ومراقبة التجاوزات على مستوى البنك وعلى مستوى المحفظة وذلك بالتواصل المستمر مع إدارات الأعمال التجارية، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات مناسبة بشأن المخالفات في الوقت المناسب والسيطرة على تجاوزات تواريخ الاستحقاق بقدر الإمكان.

معلومات عن الإنكشافات الائتمانية

الأصول متأخرة السداد / المتعثرة والمخصصات مقابلها:

يتبع بنك الكويت الصناعي تعريفات بنك الكويت المركزي بشأن القروض غير المنتظمة والتعليمات بشأن المخصصات مقابل الحالات المتعثرة.

نبين فيما يلي تصنيف الإنكشافات الائتمانية وكيفية احتساب المخصصات:

أ- التسهيلات الائتمانية (للعلماء المقيمين وغير المقيمين):

1. يصنف القرض أنه غير منتظم في الحالات التالية:

- الرصيد المدين في الحساب الجاري يظهر باستمرار وجود فائض بما يزيد عن 10% عن الحد المعتمد للسحب على المكشوف
- الحساب الجاري مدين دون حد معتمد للسحب على المكشوف
- التسهيلات الائتمانية انتهت صلاحيتها ولم يتم سداد رصيدها القائم وقرر البنك عدم تجديد التسهيلات على أساس الوضع الائتماني
- دفعات سداد القرض متعثرة
- تأخر سداد الفوائد المستحقة

2. تصنيف القروض غير المنتظمة:

- دون المستوى: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لمدة تزيد عن 90 يوماً وأقل من 180 يوماً؛ أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

- الديون المشكوك في تحصيلها: وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تزيد عن 180 يوماً وأقل من 365 يوماً، أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المعدومة: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تتجاوز مدة 365 يوماً، أو في تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل.

3. المخصصات المطلوبة:

تحدد المخصصات حسب ما هو مبين أدناه:

ديون دون المستوى:	20%
ديون مشكوك في تحصيلها:	50%
الديون المعدومة:	100%

تحدد 1% مخصصات عامة مقابل جميع حالات الانكشاف التي لا تخضع للمخصصات المحددة بعد خصم بعض الضمانات المسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. ويستعد البنك حالياً لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي رقم 9 بشأن أسلوب التحديد المبكر للمخصصات. يبين الجدول أدناه كيفية معالجة حالات القروض متأخرة السداد ضمن المحفظة الائتمانية.

إفصاحات القروض متأخرة السداد كما في 31 ديسمبر 2021		
فئة فترات وجوب السداد	المبالغ المستحقة (آلف د.ك)	% من إجمالي المبالغ المتعثرة
0 ≤ 30	4843	66.03%
31 ≤ 90	2405	32.80%
91 ≤ 180	0	0.00%
181 ≤ 364	86	1.17%
3 سنوات ≤ 1 سنة	0	0.00%
أكثر من سنة	0	0.00%
إجمالي المستحق المتأخر	7334	100.00%

كما بلغت نسبة القروض عديمة الأداء (NPL) إلى الإنكشافات الائتمانية نسبة 0.027% كما في 31.12.2021

4. مخصصات خسائر القروض وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 9):

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يعتمد حساب مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9)، ومعايير بنك الكويت المركزي المعمول بها، كما هو موضح أعلاه، ويطبق أيهما أعلى. يلتزم البنك بطريقة حساب المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) وذلك بالاحتفاظ بمخصصات على القروض المنتجة في المرحلة 1 التي لا تكون فيها القروض متعثرة. ومع ذلك، توجد ثلاثة مستويات/معايير للتدريج المرحلي في هذه العملية. حيث يعتمد التصنيف في كل مرحلة على عوامل متعددة، أهمها: التصنيف الائتماني وفئة احتمالات التعثر عن السداد وسجل التخلف عن السداد، وغير ذلك من المعلومات التي تشير إلى ارتفاع ملحوظ في المخاطر الائتمانية. الهدف هو التوصل إلى افتراض إحصائي تقديري لقيمة المخصصات على خسائر القروض. يستخدم البنك النظام المطبق داخلياً لتصنيف الائتماني ونظام

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

التصنيف لتقييم المخاطر الائتمانية ولحساب احتمالات التعثر عن السداد؛ ثم تستخدم هذه الطريقة مع المعدل الافتراضي للخسارة (1 ناقص معدل الاسترداد) ومعدل الانكشاف عند التعثر.

تغطي المرحلة 1 من المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) كلا من القروض المنتجة والقروض المنتظمة؛ وتغطي المرحلة 2 القروض ذات مستويات المخاطر المرتفعة، حيث تتعثر فيها الشركة عما لا يقل عن 30 يوماً حسب تعليمات بنك الكويت المركزي؛ وتغطي المرحلة 3 حالات المخاطر الائتمانية المرتفعة لمدة 90 يوماً على الأقل حسب تعليمات بنك الكويت المركزي. ترفع قوائم بالعملاء الذين يتم تصنيفهم حسب التدرج المرحلي للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9) إلى لجنة المخصصات التابعة للبنك، كما يتم إبلاغ بنك الكويت المركزي ببيانات المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (9). وبما أن البنك قد رصد مخصصات إضافية وفقاً للنهج المتعارف عليه في بنك الكويت المركزي، وبما أن الأعلى من بين الطريقتين هو ما يتم تطبيقه،

فإن البنك مستمر في رصد المخصصات إتباعاً لطريقة حساب بنك الكويت المركزي على النحو المبين أعلاه.

ب- القروض السيادية:

البنك لديه إنكشافات سيادية محدودة وتحسب الرسوم الرأسمالية على هذا الإنكشاف وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي من وقت إلى آخر.

ج – معلومات عن الإنكشافات الائتمانية كما في 31.12.2021 (ألف د.ك)

فئة الأصول (المحفظة العادية)	إنكشافات مخاطر الائتمان الممولة	إنكشافات غير الممول للمخاطر	مجموع إنكشافات مخاطر الائتمان
1. بنود نقدية	155	0	155
2. مطالبات على قروض سيادية	73688	0	73688
3. مطالبات على منظمات دولية			
4. مطالبات على PSE			
5. مطالبات على MDB			
6. مطالبات على بنوك	241699	117	241816
7. مطالبات على مؤسسات تجارية	305590	48294	353884
8. مطالبات على أصول مضمونة			
9. مطالبات على مشتقات ائتمانية			
10. قروض جزئية متوافقة رقابياً			
11. الإنكشافات المستحقة المتأخرة	86	0	86
12. إنكشافات أخرى	148146	11897	160043
الإجمالي	769364	60308	829672

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

التوزيع الجغرافي للانكشافات كما في 2021/12/31 (ألف د.ك)												
إجمالي القروض والسلفيات				قروض وسلفيات – القرض الصناعي 1				قروض وسلفيات – تسهيلات تجارية				
ديسمبر 2020		ديسمبر 2021		ديسمبر 2020		ديسمبر 2021		ديسمبر 2020		ديسمبر 2021		
100%	399475	100%	399475	100%	150670	100%	148685	100%	247154	100%	250789	الكويت
0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	دول أخرى
100%	399475	100%	399475	100%	150670	100%	148685	100%	247154	100%	250789	الإجمالي الكلي

محفظة الاستحقاقات المتبقية للقروض والسلفيات كما في 2021/12/31 (ألف د.ك.)						
المحفظة الإجمالية		الصناعي بشروط ميسرة		القروض والسلفيات بشروط تجارية القرض		
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
34114	95188	29470	39301	34166	55887	لغاية شهر واحد
80680	54751	4943	3232	75738	51519	1 – 3 أشهر
71063	82198	22321	19582	48742	62616	3 – 12 شهر
133133	136777	112447	121400	20685	15377	سنة فأكثر
318990	368914	169181	183515	179331	185399	المجموع

محفظة القروض والسلفيات – حسب القطاع كما في 2021/12/31 (ألف د.ك.)				
2020		2021		
النسبة من الإجمالي	الرصيد القائم	النسبة من الإجمالي	الرصيد القائم	
3.76%	14959	4.04%	16137	الكيمويات
5.31%	21138	8.89%	35507	الغذاء والمشروبات
39.33%	156460	40.29%	160955	منتجات معدنية وهندسة
20.95%	83334	21.35%	85290	إنشاءات ومواد بناء
1.31%	5199	1.07%	4262	أثاث
0.15%	608	0.11%	445	منسوجات
2.44%	9705	2.43%	9698	ورق وطباعة
0.00%	0	0.00%	0	حكومة
25.82%	102723	21.12%	84375	زيت وغاز
0.00%	0	0.00%	0	زراعة وسمك
0.00%	0	0.00%	0	أخرى (غير مالي)
99.07%	394126	99.30%	396669	إجمالي قطاعات غير مالية
0.93%	3698	0.70%	2805	قطاعات مالية
100.00%	397824	100.00%	399474	إجمالي القطاعات

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

القروض المتعثرة – حسب التوزيع الجغرافي كما في 2021/12/31 (ألف د.ك)				
مخصصات مقابل القروض المتعثرة		قروض متأخرة السداد		
2020	2021	2020	2021	
1024	0	1024	86	الكويت
0	0	0	0	دول مجلس التعاون الخليجي أخرى
1024	0	1024	86	الإجمالي الكلي
		0.32%	0.027%	القروض المتعثرة كنسبة مئوية % من محفظة القروض القائمة
100%	0			نسبة التغطية

الحد من المخاطر الائتمانية:

التسويات: في الحالات التي لا يتم فيها تسوية مطالبات البنك ضد العملاء، فإن البنك يمارس حق المقاصة ويتخذ إجراءات المطالبة على أساس صافي المبلغ. وأثناء سير الإجراءات القانونية، يحتفظ البنك بحقه في المطالبة على أساس المبلغ الصافي الأصلي، وتجاهل أية دفعات جزئية لتجنب حدوث مشاكل قانونية غير مقصودة.

تقييم وإدارة الضمانات: في الحالات التي يلزم فيها أخذ ضمانات، فإن البنك يقبل أنواع الضمانات الاعتيادية مثل النقد، والرهون على الموجودات المنقولة، والرهن على الأصول الثابتة، والضمانات الشخصية/ التجارية/ المصرفية. إلخ. وفي حالة الرهن، يصير البنك على إدراجه في وثيقة التأمين ذات الصلة باعتباره المستفيد في حال الخسارة. وفي حالات وجود كفيل، فإن البنك يتخذ الإجراءات المماثلة في التأكد من صحة الجدارة الائتمانية للضامن من خلال الحصول على معلوماته المالية الكاملة، حيث أن البنك ينظر للضامن على أنه العميل الأساسي. وفيما يتعلق بالضمانات المصرفية، يجب تقديم حد ائتماني رسمي من المصرف المعني كشرط مسبق.

ونظراً لطبيعته البنك باعتباره مؤسسة متخصصة للتمويل الصناعي، فإن البنك يتمتع بالمهارات والموارد الكافية داخليا تمكنه من تقييم المشاريع والمصانع وغيرها من الأنواع الأخرى من الأصول الثابتة المرهونة للبنك.

مخاطر التركيز الائتمانية: يحدد النظام الأساسي للبنك قاعدة عملاته في الصناعات الإنتاجية على وجه التحديد. تلك الكيانات التي تحمل تراخيص صناعية. وبناء على ذلك، يحدث تركيز ائتماني في القطاع الصناعي، وضمن تلك الفئة، تتكون محفظة البنك من عملاء يمثلون مجموعة واسعة من الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك البنك في القروض المشتركة للمصارف غير المقيمة. مع ملاحظة أن قاعدة عملاء البنك لا تخضع لأي درجة من درجات الدورات الاقتصادية.

الإنكشافات الائتمانية بعد تطبيق عامل خفض المخاطر وتحويل الائتمان كما في 31.12.2021 (ألف د.ك)			
مخاطر الائتمان	صافي الإنكشافات الائتمانية	الانكشافات الائتمانية	فئة الأصول (المحفظة العادية)
	بعد CRM	قبل CRM	
0	155	155	بنود نقدية
0	73688	73688	مطالبات على قروض سيادية

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

0			مطالبات على منظمات دولية
0			مطالبات على PSE
0			مطالبات على MDB
48386	241816	241816	مطالبات على بنوك
352805	352805	353884	مطالبات على مؤسسات تجارية
0			مطالبات على أصول مضمونة
0			قروض جزئية تنظيمية
0			قروض تجارية رقابية
86	86	86	انكشافات واجبة الأداء
160043	160043	160043	انكشافات أخرى
561320	828593	829672	الإجمالي

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الخسائر الائتمانية المتوقعة – بحسب المرحلة (000' كما في 31.12.2021)		
المرحلة	إنكشافات عند التعثر	الخسائر الائتمانية المتوقعة
المرحلة - 1	363344	1516
المرحلة - 2	139256	3670
المرحلة - 3	30639	17378
الإجمالي	533239	22564

إدارة مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المرتبطة بأرباح البنك أو رأس ماله، أو قدرته على تلبية أهداف أعماله التجارية والتي قد تتأثر سلباً بسبب التغيرات في مستوى أو تقلبات أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة، أسعار القروض وأسعار السلع الأساسية وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. هذه المخاطر متأصلة في الصكوك المالية المرتبطة بعمليات و/أو أنشطة البنك بما في ذلك القروض الممنوحة تبعاً للأسعار التجارية والودائع والأوراق المالية والتجارية وحساب الأصول والمستثقات. وتكمن غالبية الإنكشافات على مخاطر السوق في عمليات الخزنة والاستثمار ومخاطر السوق من خلال حقوق الملكية المحلية لشركة كيبكو التابعة للبنك والتي هي أسهم سلبية للمؤسسة القابضة.

تحدد أهداف إدارة المخاطر في بنك الكويت الصناعي في إدارة مخاطر السوق كما يلي:

- فهم والسيطرة على مخاطر السوق بواسطة اتباع نظام صارم لقياس وتطبيق الحدود ومراقبتها
- ضمان الدقة في إجراءات الصفقات/ التسويات
- تسهيل نمو الأعمال التجارية ضمن إطار رقابي وشفاف لإدارة المخاطر
- قياس والإبلاغ عن مخاطر السوق غير المتداول

تعتبر مخاطر السوق المرتبطة بالبنك محدودة نسبياً، باستثناء إدارة دفتر العملات الأجنبية لحسابها الخاص ولعملائه من القطاع الصناعي المحلية، وفي الحالات النادرة التي يستخدم فيها المشتقات لأغراض التحوط، حيث أن البنك يتجنب إلى حد

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

كبير الانكشاف على مخاطر السوق. وقد وضعت الحدود المناسبة لذلك ويجري باستمرار رصد أنشطة الخزنة والاستثمار بهذا الخصوص.

ينصب اهتمام بنك الكويت الصناعي على القروض الصناعية والخدمات المصرفية للشركات. لدى البنك استثمار طويل الأجل في شركته التابعة المملوكة له بالكامل (كيبكو) التي تستثمر في السوق المحلية ولديها محفظة أسهم كويتية غير متداولة. وهناك أيضاً مكون دولي في دفتر أسهم البنك يستثمر في المشاريع المبتدئة من خلال مدراء استثمار عالميين معروفين. هذه الاستثمارات هي ذات طبيعة طويلة الأجل وانكشافاتها محدودة في مخاطر هبوط الاستثمارات في الأسهم المباشرة. ويتم تنويع هذه الاستثمارات وهناك حدود قصوى على الاستثمارات الفردية. والبنك لا يشارك في عمليات الأسهم أو السندات التجارية والتجارة في المشتقات والخيارات والسلع أو في الأنشطة ذات مخاطر السوق الأخرى التي تشارك فيها عادة معظم المصارف التجارية والاستثمارية العادية.

يتم رصد ومراقبة مخاطر السوق مع الأخذ في الاعتبار تحليل ظروف السوق ومعدلات السيولة في السوق، واستراتيجية الأعمال التجارية وخبرة تداولات السوق. ويضع البنك حدوداً حسب حجم الاستثمار والدولة والإنكشافات على الأطراف المقابلة فضلاً عن المراكز المفتوحة للمتعاملين والبنك ككل. تساعد هذه الحدود على خفض المبالغ المطلقة لمخاطر السوق. بالإضافة إلى ذلك، وضع البنك حدود وقف الخسارة لبعض الأنشطة التي تنطوي على مخاطر السوق.

مخاطر السوق الخاصة بانكشافات محفظة التداول وصرف العملات الأجنبية: البنك لا يملك حالياً محفظة تداول في الأسهم ذات قيمة تذكر في عمليات صرف العملات الأجنبية أو أسواق المال. وليس لديه أي انكشافات في عمليات التداول في المشتقات أو في السلع؛ ومع ذلك، فقد تم اعتبار جميع المراكز المستخدمة للتحوط لمركز البنك، اعتبرت ضمن الانكشاف على المشتقات.

مخاطر السوق:

متطلبات رأس المال وفقاً لأسلوب القياس الموحد (ألف د.ك)		
فئة المخاطر	الإنكشافات الموزونة للمخاطر	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
مخاطر أسعار الفائدة	0	0
مخاطر مراكز الأسهم	0	0
مخاطر سعر الصرف بالعملات الأجنبية	4877	634

مراكز حقوق الملكية كما في دفاتر البنك

نظراً للطبيعة المتخصصة للبنك، وبموجب نظامه الأساسي، يستثمر البنك في أسهم الشركات لأغراض استراتيجية ولأسباب تتعلق بعلاقات الأعمال التجارية، فضلاً عن تحقيق أرباح رأسمالية. تقوم إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات بإدارة محفظة الأسهم التي لها أبعاد محلية وعالمية، وتدخل في استثمارات في مشاريع جديدة بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية في أسواق الأسهم الخاصة عالمياً. وتدار محفظة الأسهم للاستثمارات داخل الكويت بواسطة شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الكويت الصناعي ويتم تجميع بياناتها المالية مع بيانات بنك الكويت الصناعي.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

الاستثمارات الاستراتيجية هي تلك التي تتلاءم مع أهداف البنك للتنمية الصناعية على المدى الطويل، ومن المتوقع أن يستفيد البنك من حيث وجود شبكة علاقات الأعمال التجارية ذات الصلة. والاستثمارات الاستراتيجية في الأسهم تهدف إلى ضمان النمو والتنمية للشركات القائمة والاستثمار في مشاريع جديدة، وكذلك فيما يتعلق بممارسة الرقابة على الشركات التي تعرضت للتعثر الحاد ومنخفضة الأداء مما تطلب الاستحواذ عليها. وتدير شركة الكويت للاستثمارات الصناعية الاستثمار في الأسهم كودائع قبل الاكتتاب، أو الدخول مباشرة في عمليات تبادل للأسهم للشركات المدرجة في البورصة. وحيث أن هذه استثمارات طويلة الأجل، فإن هذه المحفظة الاستثمارية تعتبر سلبية وتخضع التقييمات إلى تحركات السوق، وبسبب تأثيرات اتجاهات السوق الإقليمية والعالمية، فلا يزال مؤشر بورصة الكويت يشهد تقلبات شديدة.

تشكل الاستثمارات المتعثرة جزءاً ضئيلاً من محفظة الأسهم. ويتم الاحتفاظ بها لممارسة السيطرة العلاجية على الشركات التي تعرضت إلى تدهور أوضاعها وضعف أدائها، وتدخل تحت إدارة كيبكو كإكتشافات محلية فقط.

يتم التفريق بين مكونات المحفظة المكونة لغرض الهدف المتمثل في تحقيق مكاسب رأس المال وتلك المكونة للأغراض الاستراتيجية المذكورة أعلاه. ومن المسلم به أن الاستثمارات في الأسهم تحمل مخاطر الهبوط فضلاً عن توقعات بتحقيق عائدات عالية. تصنف إدارة المخاطر جميع الاستثمارات التي تقوم بها إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات باستخدام أسلوب تصنيف الأسهم المطور داخلياً في إدارة المخاطر.

إدارة مخاطر سعر الفائدة:

بوجه عام، الهدف هو إدارة مدى حساسية سعر الفائدة بحيث لا تؤثر تحركات أسعار الفائدة سلباً على صافي إيرادات البنك من الفائدة. يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة على أنها التقلبات المحتملة في صافي الدخل من إيرادات الفائدة الناجمة عن التغيرات في أسعار السوق للفائدة. ويستخدم البنك تحليل الفجوات لأسعار الفائدة interest rate gap analysis لقياس حساسية الإيرادات من سعر الفائدة الناجمة عن عدم مواءمة mismatches إعادة التسعير بين مراكز الأصول والمطلوبات القابلة للتأثر بالسعر وبين البنود خارج الميزانية.

حصل البنك على قرض لمدة 20 عاماً من حكومة دولة الكويت (اعتباراً من سنة 1973 مع دوران القرض) بسعر جزئياً بمعدل ثابت بنسبة 1/2 في المائة سنوياً على مدى إجمالي القروض والالتزامات الصناعية التي تعهد بها البنك. وفي عام 2007، تم تمديد القرض في شكل قرض إضافي بمبلغ 100 مليون دينار كويتي من حكومة دولة الكويت. هذا المورد منخفض التكلفة يعتبر عنصراً هاماً جداً في حساب قاعدة التكلفة الإجمالية للبنك. ويشارك البنك في عمليات إقراض مدعومة بمعدل ثابت للقطاع الصناعي. وإلى هذا الحد، يتعامل مع مصادر وتطبيقات التكلفة الثابتة خارج إطار حسابات مخاطر سعر الفائدة.

إلى حد كبير، تعتبر جميع القروض المتبقية بالدينار الكويتي عائمة ومسعرة حسب سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي، زائد الهامش ويتم إعادة تسعيرها عند تغيير البنك المركزي لسعر الخصم.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

حوالي 90% من موجودات البنك مقومة بالدينار الكويتي. ومن بين العملات الأخرى، يعتبر الدولار الأمريكي أهمها؛ وفيما يتعلق بجميع العملات الأخرى، فإن الانكشاف، رغم عدم أهميته، إلا أنه ومع ذلك يتطابق عموماً مع كل وعاء من أوعية الاستحقاق.

من وقت لآخر، يتم إجراء اختبارات الضغط لقياس تأثير ذلك على الدخل تحت ظروف الضغط، كحساسية التأثير إلى الانخفاض بنسبة 1% في سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي.

المخاطر الائتمانية للطرف المقابل

نظراً لأن البنك قد يتعامل مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى في العقود الآجلة للعملات الأجنبية/ swap المستخدمة للتحوط لإنكشافات البنك، فإن البنك يحتسب تكلفة رأس المال على الإنكشافات بالقيمة الاسمية والمركز السوقي لهذه المشتقات باستخدام طريقة الانكشاف الحالي (CEM) وفقاً للمبادئ الإرشادية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الصدد. وتبلغ التكلفة الإجمالية رأس المال عن هذه الإنكشافات صفر دينار.

بنك الكويت الصناعي	
الإفصاح عن الأطراف المقابلة لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021	
الوصف	إجمالي القيمة الموزونة (ألف د.ك)
القيمة المحلية لسعر صرف العملات للعقود الآجلة	11664
القيمة السوقية	0

مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك نتيجة لعدم التطابق بين الأصول والخصوم في أوعية الاستحقاق المختلفة؛ ومع ذلك، تحفظ تلك ضمن الحدود المقررة لكل وعاء استحقاق. وهناك مخاطر الانخفاض في قيمة عمليات التحوط بسبب افتقار سوق الدينار الكويتي إلى العمق، مع وجود عدد محدود من اللاعبين في سوق الدينار الكويتي بين المصارف، حيث أن العمليات بين المصارف تظل عشوائية وخارج الاستحقاقات قصيرة الأجل. والأدوات المتاحة فقط حسب بنك الكويت المركزي هي سندات التدخل، وسندات التدخل المباشر للشهر الواحد، وسندات الخزنة هي من الأدوات الوحيدة المتاحة لنشر الفائض من السيولة. نتيجة لذلك، يمكن لتدخلات بنك الكويت المركزي أن يكون لها تأثير كبير على سعر الكيبور KIBOR؛ ومن شأن عدم وجود أدوات تحوط بسعر فائدة في سوق الدينار الكويتي أن تكون مصدر قلق؛ إلا أن الانكشاف الإجمالي للبنك أمام مخاطر أسعار الفائدة يتم السيطرة عليه بفضل العوامل التالية: (أ) نشاط وفعالية إدارة محفظة استثمارات الخزنة؛ (ب) تسعير القروض التجارية على أساس سعر عائم؛ و (ج) تمويل قروض المشاريع بواسطة القرض الحكومي وبذلك هي مستقلة عن السوق.

حساسية سعر الفائدة – 31 ديسمبر 2021 – عملة محلية – دينار كويتي (000)			
الأصول المدرة للفوائد	لغاية 1 سنة	1-5 سنوات	فوق 5 سنوات
338934	105255	21475	
مطلوبات بالفائدة	2533	7	251391

Classification: PUBLIC

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

229916-	105248	336401	GAP
211733	441649	336401	نسبة gap تراكمية
2117			الحساسية إلى 1% تغيير على السعر
حساسية سعر الفائدة – 31 ديسمبر 2021 - عملة أجنبية - دولار أمريكي (000)			
فوق 5 سنوات	1-5 سنوات	لغاية 1 سنة	
0	0	10368	الأصول المدرة للفوائد
0	10291	93525	مطلوبات بالفائدة
0	10291-	83157-	GAP
93448-	93448-	83157-	نسبة gap تراكمية
934-			الحساسية إلى 1% تغيير على السعر
11183			إجمالي الحساسية بالدينار الكويتي إلى 1% تغيير في السعر

إدارة مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة هي عبارة عن المخاطر التي تتعرض لها الأرباح أو رأس المال المترتبة على عدم قدرة أي بنك على الوفاء بالتزاماته أو تعهداته تجاه العميل أو الدائن أو المستثمر وقت استحقاقها دون أن يتكبد هذا البنك خسائر غير مقبولة. ينشأ هذا النوع من المخاطر عادة نتيجة للإخفاق في رصدها أو في معالجة التغيرات في ظروف السوق والتي تؤثر على القدرة على تصفية الأصول (أي تحويلها إلى نقد) بسرعة وبأقل خسارة في قيمتها.

يهدف بنك الكويت الصناعي بشكل رئيسي إلى ضمان توفير سيولة كافية للبنك للوفاء بالتزاماته في الظروف العادية وفي الأوقات الصعبة، على حد سواء، دون الحاجة إلى اللجوء إلى بيع الأصول على نحو طارئ وبدون تخطيط أو أن يضطر إلى اقتراض أموال بتكلفة عالية في ظل أي ظروف طارئة.

ولقد اعتمد مجلس الإدارة "سياسة السيولة لبنك الكويت الصناعي" وضمان فعاليتها في إدارة المتطلبات التمويلية للبنك وإدارة السيولة. وتشرف لجنة الأصول والخصوم بالبنك ("ألكو") على تطبيق سياسة السيولة حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بدور نشط في هذا المجال، حيث إن رئيس إدارة المخاطر بالبنك هو عضو في "لجنة ألكو"، كما يقوم قسم إدارة المخاطر بمراقبة المخاطر، في حين تتولى الإدارة العليا للبنك بإدارة مخاطر السيولة بكفاءة وفعالية في سياق خطة إدارة أعمال البنك وتبعا لاستراتيجية البنك التمويلية طويلة الأجل، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والمالية السائدة والمتطلبات النقدية. وتحقيقاً لهذه الغاية، قرر مجلس الإدارة اعتماد الحدود القصوى ومستويات تحمل مخاطر السيولة وتتولى إدارة المخاطر مسؤولية رصدها ورفع تقارير منتظمة بشأنها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

ومن خلال إدارة الخزنة، يدير البنك مخاطر السيولة بشكل مستمر وفقاً للسياسات والحدود المطبقة لإدارة مخاطر السيولة، بما في ذلك رصد وإدارة العديد من معايير ومصفوفات السيولة، ومحفظة الأصول السائلة عالية الجودة، والاحتياطيات، بالإضافة إلى الرصد المستمر للتدفقات النقدية المتوقعة والفعالية جنباً إلى جنب مع إدارة العلاقات المؤسسية للمصادر التمويلية. بالإضافة إلى ذلك، يطبق البنك معدلات تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر (LCR, NSFR) وسيناريوهات السيولة في الظروف العادية وظروف الضغط، جنباً إلى جنب مع تتبع تقلبات السوق، كمعايير أساسية في تحديد مستويات تحمل مخاطر السيولة، والتي تعتبر المكون الرئيسي لبيانات تحمل المخاطر. وتقيس هذه الأدوات مدى قدرة البنك على الوفاء بكافة التزامات الدفع الناشئة عن العمليات التجارية الجارية تبعاً لسيناريوهات مختلفة.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

كما تتولى إدارة الخزانة بالبنك مسؤولية الحفاظ على قنوات اتصال فعالة فيما يتعلق بعمليات وأعمال البنك بغرض تنبيه المصادر التمويلية إلى توقع متطلبات تمويلية قريبة الحدوث بما في ذلك سحوبات على القروض وسحب ودائع والالتزامات خارج بنود الميزانية. وتقدم إدارات الأعمال التجارية إلى إدارة الخزانة بالبنك توقعاتها واتجاهاتها الفعلية من خلال لجنة الأصول والخصوم.

تقوم وظيفة إدارة المخاطر بالبنك بمراجعة سياسات وإجراءات مخاطر السيولة بشكل دوري وتقييم مدى كفاية هذه السياسات وعملية إدارة السيولة بشكل عام؛ وتعمل على مراقبة ورصد مدى الالتزام بمختلف المعدلات والحدود القصوى للسيولة المطبقة داخلياً أو رقابياً بصفة منتظمة؛ كما ترصد فجوات الأصول والخصوم ومدى الالتزام بالحدود القصوى. وهناك ميزة قوية في الهيكل التمويلي يتمثل في القرض الحكومي طويل الأجل المتوفر على أساس السحب للتمويل الإنمائي، طويل الأجل الممنوح من البنك، والذي يجنب الحاجة إلى استخدام الالتزامات قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل، وبالتالي يمكن من تغطية المخاطر. ويحتفظ البنك بفائض السيولة في شكل أوراق نقدية وسندات مالية سائلة عالية الجودة وغير مرهونة تعمل مجتمعة كوسيلة رئيسية للبنك لتخفيف مخاطر السيولة.

اختبارات الضغط

تعمل سياسات والحدود القصوى لإدارة السيولة المعمول بها في البنك على الحفاظ على السيولة عند مستويات مريحة بما يكفي لدعم العمليات وتلبية طلبات الدفع حتى في ظل ظروف السوق الصعبة؛ حيث يتم دمج اختبارات الضغط في عمليات إدارة مخاطر السيولة في البنك وتقييم قدرة البنك على توليد سيولة كافية في ظل ظروف الضغط، وهو أحد المدخلات الرئيسية عند تحديد مستهدفات وحدود السيولة.

غير ذلك من المعلومات النوعية

تشير نسبة تغطية السيولة (LCR) إلى إحدى أدوات بازل 3 لقياس مدى كفاية الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) المتاحة للوفاء بصافي الالتزامات المالية قصيرة الأجل خلال فترة ثلاثين يوماً في ظل سيناريو الضغط الحاد. وهذا النوع من الأصول قابل للتحويل فوراً وبسهولة إلى سيولة نقدية بأقل قدر من الخسارة أو بدون خسارة في القيمة.

وكان بنك الكويت المركزي قد أصدر في ديسمبر 2014 التعليمات الإرشادية النهائية بشأن "معايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة"، والتي تتطلب من البنوك الكشف عن معدل تغطية السيولة اعتباراً من الربع الأول من عام 2016. ويتم الإفصاح باستخدام نموذج بنك الكويت المركزي المخصص ويتم احتساب معدل تغطية السيولة باستخدام متوسط المراكز اليومية خلال الفترة ربع السنوية التي يغطيها النموذج.

يتم إعداد تقرير البنك لمعدل تغطية السيولة وفقاً لمتطلبات الإفصاح العام/إفصاح السوق والتعليمات الإرشادية بشأن معايير الإفصاح عن معدل تغطية السيولة الصادرة عن بنك الكويت المركزي في ديسمبر 2014.

وفيما يتعلق بصافي نسبة التمويل المستقرة NSFR، فقد صممت بهدف التشجيع على التمويل المستقر على المدى المتوسط والطويل للأصول والأنشطة خارج بنود الميزانية على مدى فترة زمنية مدتها سنة واحدة. ولقد قام بنك الكويت المركزي بزيادة

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

الحد الأدنى لمستويات معدل تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقرة من 80٪ إلى 90٪ لكل منهما، اعتباراً من شهر يناير 2022.

ولقد بلغ معدل تغطية السيولة قصيرة الأجل في بنك الكويت الصناعي ونسبة التمويل المستقرة على المدى الطويل أعلى بكثير من 80% كما في 31 ديسمبر 2021، حيث بلغت 346.34% 146.09% على التوالي. وبذلك، فإن البنك يتمتع بوضع جيد يسمح له بإدارة أي ضغوط تمويلية قصيرة الأجل في حال حدوثها.

نسبة تغطية السيولة (LCR):

بناءً على تعليمات البنك المركزي الكويتي، فإن الإفصاحات المتعلقة بنسبة تغطية السيولة كما في 2021/12/31 هي:

البيان	رقم مسلسل	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (المتوسط) **	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (المتوسط) **
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	1	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)		76449
التدفقات النقدية الخارجة	2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	22909	4734
	3	الودائع المستقرة		
	4	الودائع الأقل استقراراً	16346	3386
	5	الودائع وحسابات الاستثمار والأصول الأخرى المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة	64176	47140
	6	الودائع التشغيلية		
	7	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	64176	47140
	8	الالتزامات المضمونة		
	9	التدفقات النقدية الخارجية الأخرى وتتضمن:	106410	29950
	10	الناشئة عن عقود التحول وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية		
	11	الناشئة عن الصكوك المدعومة بالأصول وأدوات التمويل المهيكلية الأخرى		
	12	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة الأخرى	106410	29950
	13	إلتزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	84509	4225
	14	التدفقات النقدية التعاقدية الأخرى – خارجة	48	48
	15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة		86098
التدفقات النقدية الداخلة	16	معاملات التمويل المضمونة		
	17	التدفقات النقدية الداخلية الناتجة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقاً للطراف المقابلة)	508691	254345
	18	التدفقات النقدية الناتجة الأخرى	273	273
	19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	508963	254618

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

76449		(بعد إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة التسويات)	20	معيار تغطية السيولة
21524		صافي التدفقات النقدية الخارجية	21	
355.39%		معيار تغطية السيولة	22	

معيار صافي التمويل المستقر (NSFR):

بناء على تعليمات البنك المركزي الكويتي، فإن الإفصاحات المتعلقة بمعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) كما في 2021/12/31 هي:

جدول 4: معيار صافي التمويل المستقر للفترة المنتهية في 31.12.2021					
القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر					
الرقم	البند	فترة استحقاق غير محددة	فترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر	فترة استحقاق متبقية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة	إجمالي
التمويل المستقر المتاح:					
1	رأس المال:				
2	رأس المال الرقابي:	282409			282409
3	أدوات رأس المال أخرى*	-	-	-	-
4	ودائع من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة				
5	الودائع المستقرة	-	-	-	-
6	الأقل استقراراً:	7871	988	113	998
7	ودائع من غير عملاء التجزئة:				
8	الودائع التشغيلية	-	-	-	-
9	الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة	15246	28737	31763	346592
10	الإلتزامات الأخرى				
11	صافي المشتقات على جانب الإلتزامات	-	-	-	-
12	الإلتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة		11051	-	-
13	إجمالي التمويل المستقر المتاح	428134	40776	31876	346598
التمويل المستقر المطلوب:					
14	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة	73587	-	-	3513
15	الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية	-	-	-	-
16	القروض المنتظمة والأوراق المالية:				
17	لقروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	10650	209000	-	20900
18	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غير الأصول من المستوى الأول والقروض المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية	-	-	-	-

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

19	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، والقروض المقدمة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، والقروض المقدمة للجهات الحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	1099	100463	60145	160218	240522
20	التي تخضع لوزن مخاطر 35 % أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال بازل-3	-	-	-	-	-
21	القروض السكنية المنتظمة، منها:	-	-	-	-	-
22	التي تخضع لوزن مخاطر 35 % أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال بازل-3	-	-	-	-	-
23	الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المصدرة لهذه الأدوات	-	-	-	-	-
24	الأصول الأخرى:	-	-	-	-	-
25	السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب	-	-	-	-	-
26	الأصول المقدمة كإمالة ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود المشتقات والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي	-	-	-	-	-
27	صافي المشتقات على جانب الأصول	-	-	-	-	-
28	20% من المشتقات على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة	-	-	-	-	-
29	لأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	-	5105	-	173373	175925
30	البند خارج الميزانية	-	78398	-	-	3920
31	إجمالي التمويل المستقر المطلوب	85335	392966	60145	333591	444780
32	معياري صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	-	146.09%

إدارة المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن العوامل البشرية، الأحداث الخارجية، وعدم كفاءة أو فشل العمليات والنظم الداخلية، وتعتبر المخاطر التشغيلية متأصلة في عمليات البنك. تشمل المصادر الرئيسية للمخاطر التشغيلية: مصداقية العمليات التشغيلية وأمن تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بمصادر خارجية للعمليات التشغيلية والاعتماد على الموردين الرئيسيين، وتنفيذ التغييرات الاستراتيجية وتكامل عمليات الاستحواذ، والاحتيايل، والأخطاء البشرية، وجودة خدمة العملاء، والامتثال الرقابي، والتوظيف والتدريب، والاحتفاظ بالموظفين، والآثار الاجتماعية، والبيئية. ويلتزم البنك بتحديد وقياس وإدارة المخاطر التشغيلية، وتتم إدارة هذه المخاطر من خلال منظومة متكاملة على مستوى البنك أو على مستوى السياسات والإجراءات الإدارية والضوابط الرقابية والأدوات الرقابية. وأحد العناصر الهامة هو تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بالعمليات التشغيلية ومراقبتها على مستوى إدارات العمل، وعلى وجه الخصوص، فقد عملت دائرة إدارة المخاطر عن كثب مع وحدات العمل في تطبيق وتحسين أساليب العمل في إدارة المخاطر التشغيلية بما في ذلك نماذج التقييم الذاتي، والدراسات الاستقصائية بهدف التركيز على نقاط المخاطر الحرجة بغرض تعزيز الرقابة والتقليل من الخسائر التشغيلية.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

يهدف إطار البنك في إدارة المخاطر التشغيلية إلى:

- فهم والإبلاغ الرقابي للمخاطر التشغيلية التي يتحملها البنك
- رصد والإبلاغ عن مؤشرات المخاطر الرئيسية وأخطاء التشغيل
- فهم وخفض حالات تكرار حالات المخاطر التشغيلية وأثارها على أساس التكلفة مقابل الفائدة،
- إدارة الإنكشافات المتبقية باستخدام التأمين

تطبق آلية للتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر التشغيلية مع التركيز على مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بمجال العمليات التشغيلية. تؤدي دائرة إدارة المخاطر ودائرة إدارة التدقيق الداخلي دوراً حيويًا في إجراء المراجعة والحفاظ على سلامة البيئة الرقابية؛ بالإضافة إلى ذلك، غطى البنك بعض المخاطر التشغيلية التي لا يمكن مراقبتها داخليًا.

إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات

يطبق البنك الإجراءات اللازمة لحماية سرية وسلامة المعلومات والبيانات المخزنة، بما في ذلك:

- تطبيق نظم الجدار الناري firewall لحماية الشبكة من التدخل الخارجي
- تطبيقات التحكم على الدخول إلى تطبيقات النظم
- الامتثال لمبدأ الرقابة المزدوجة في الإجراءات التشغيلية
- تطبيق إجراءات وعمليات مختلفة في ضوابط الرقابة الداخلية
- تطبيق عمليات النسخ المتماثل للبيانات عبر الإنترنت على خوادم مستقلة
- خطط الطوارئ في الموقع
- خطط طوارئ خارج الموقع لأغراض استمرارية تشغيل الأعمال business continuity plan وبرامج الإنعاش في حالات الكوارث disaster recovery programs

ويعمل البنك على تعزيز ورفع قدرات البنية التحتية لنظام تكنولوجيا المعلومات لديه بما في ذلك المعاملات وحلول إدارة تخزين البيانات وإدارة المخاطر بغرض تأسيس قاعدة تسمح بفرص النمو مستقبلاً.

أمن المعلومات

يتطلب استخدام أحدث التقنيات في مجال الخدمات المصرفية لتحسين الكفاءة وتقديم الخدمات للعملاء. وقد أدى ذلك إلى زيادة مخاطر أمن المعلومات في منطقة الخليج، ومن ضمنها الهجمات الإلكترونية باستخدام البرامج الضارة والفدية والتهديدات الداخلية على العمليات المصرفية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية.

فقد أنشأ بنك الكويت الصناعي وحدة مخصصة لأمن المعلومات للتخفيف من هذه المخاطر، والتي تقدم تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر. تقوم الوحدة بمراقبة وتقييم المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا والمعلومات الخاصة بالبنك والتأكد من وجود ضوابط والالتزام بمعايير الصناعة والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي للتخفيف من هذه المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

المخصصات الرأسمالية مقابل المخاطر التشغيلية

يهدف الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3، فإن البنك في الوقت الحالي يطبق أسلوب القياس الموحد في حساب المصروفات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية، تحتسب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي؛ ويحتفظ البنك بقاعدة بيانات لإدارة خسائره التشغيلية. ولقد بلغت إجمالي تكلفة رأس المال للمخاطر التشغيلية للسنة المنتهية في 2021/12/31، مبلغ 6.725 مليون د.ك.

الإفصاح عن المخاطر التشغيلية (منهجية الأسلوب القياسي) كما في 31 ديسمبر 2021	
الوصف	إجمالي القيمة الموزونة (ألف د.ك)
إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل	51730
إجمالي متطلبات رأس المال	6725
المنهجية: بناء على متوسط دخل البنك للثلاث سنوات الماضية، المنهجية تم إقرارها من قبل بنك الكويت المركزي – بازل 3	

سياسات البنك بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال

يخضع البنك للقواعد والأنظمة الصادرة عن جهة الرقابة الإشرافية، أي بنك الكويت المركزي في تصريف أعماله المصرفية؛ وبهذا الخصوص، يلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/92/أ/2019/432) والقانون رقم 106 لعام 2013، والتعديلات عليها بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال.

يطبق البنك سياسات وإجراءات داخلية مكتوبة معتمدة من مجلس الإدارة، صممت لمنع ورصد ومكافحة عمليات غسل الأموال، حيث تشمل نظم البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال العمليات والسياسات، والموظفين والبرامج التدريبية والوثائق والمستندات والتقارير والنظم الرقابية. في عام 2013، وتبعاً للتعليمات الجديدة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فقد تم تحديث السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال لتشمل هذه التغييرات.

حرصاً من البنك على الالتزام بالمتطلبات الرقابية الخاصة بضرورة الحصول على نسخ من الرخصة التجارية والسجل التجاري من العميل وقت فتح الحساب للعميل، فإن البنك يطبق إجراءات "أعرف عميلك (KYC)، لأغراض التحقق من هوية عملاء البنك منذ بداية علاقة العمل من خلال الوثائق والمستندات الرسمية؛ ويتم حفظ سجلات العملاء لمدة 5 سنوات من بعد انتهاء العلاقة المصرفية. بالنسبة للمعاملات المشبوهة، فيجري تعقبها ورصدها؛ كما تعقد برامج التدريب والتوعية لموظفي البنك من وقت لآخر. وقد طبق البنك أحدث النظم الآلية في مكافحة عمليات غسل الأموال لرصد وتحليل المعاملات المشبوهة. كذلك، فقد اتخذ البنك المبادرة في الالتزام بإجراءات FATCA.

وبحسب تعليمات بنك الكويت المركزي الأخيرة، فهي تقضي بتصنيف جميع عملاء البنك تبعاً لمخاطر عمليات غسل الأموال ومخاطر عمليات تمويل الإرهاب. وعليه، تم تطبيق نظام داخلي لتقييم مخاطر عمليات غسل الأموال للشركات والمؤسسات التجارية وإدماجها ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

معلومات حول سياسة البنك للرواتب والمزايا

نظرة عامة على الملامح الرئيسية وأهداف سياسة البنك للرواتب والمزايا

صممت سياسة البنك للرواتب والمزايا بهدف اجتذاب واستبقاء المهنيين المؤهلين ممن يتمتعون بالمهارات والمعارف والدراية الاحترافية، وذلك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حسبما ذكر في التعليمات الخاصة بحوكمة الشركات. وتتضمن السياسة جميع الجوانب الضرورية ومكونات المكافأة المالية مع الأخذ في الاعتبار أهداف تعزيز أداء البنك والإدارة الفعالة للمخاطر؛ إلى جانب تضمينها كافة متطلبات بنك الكويت المركزي كما ورد ذكره في تعليمات حوكمة الشركات.

واستناداً على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت، فإن مجلس الإدارة من شأنه اعتماد وتعديل مضمون وهيكل سياسة البنك للمكافآت، كما يقوم بمراجعة تنفيذها لضمان تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.

مكونات المكافآت: يتم تجميع كافة مكونات المكافآت لضمان تقديم حزمة مناسبة ومتوازنة تعكس خصائص وحدة الأعمال ودرجة الموظف في البنك والوظيفة فضلاً عن ممارسات السوق بشأن مستوى الأجور السائدة. وتشمل مكونات المكافآت المدفوعة للموظف ما يلي:

1. الراتب الثابت

2. الحوافز السنوية لجميع الموظفين على أساس الأداء

3. الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد

4. مزايا أخرى

5. نهاية الخدمة

يتقرر الراتب الثابت على أساس الدور الذي يؤديه الموظف، بما في ذلك المسؤوليات الوظيفية ومدى تعقيدها والدرجة الوظيفية ومستوى الأداء وأحوال السوق المحلية والقوانين المعمول بها.

صممت الحوافز السنوية لجميع الموظفين على أساس الأداء الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد STI/LET باعتبارها حوافز تحتسب على أساس الأداء، بهدف تحفيز ومكافأة الموظفين على مساهماتهم في تحقيق غايات وأهداف البنك وفقاً للاستراتيجية والخطط السنوية لبنك الكويت الصناعي. تصرف الحوافز القائمة على قياس الأداء في صورة مكافأة نقدية سنوية إلى جميع الموظفين (STI) ومكافأة نقدية مؤجلة إلى كبار الموظفين (LTI). تم ربط برامج الحوافز بمزيج متوازن من مؤشرات الأداء على مستوى البنك، مستوى الإدارة/الوحدة وعلى مستوى الموظف. والهدف الأساسي من الحوافز السنوية لجميع الموظفين على أساس الأداء هو المقارنة مع معدلات أداء البنك ومساهمات الأداء الفردية؛ بينما صممت الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد بهدف تشجيع الأداء المستدام المنضبط على أساس المخاطر للبنك على نحو طويل الأمد، ودخل برنامج الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2015 فصاعداً.

قام البنك بإدخال برنامج تقييم الأداء وقياس أداء الموظفين رسمياً على جميع المستويات؛ حيث يتم وضع خطة الأداء في بداية السنة بالتعاون بين الموظف ومسؤوله المباشر وتوثيق أهداف خطة الأداء (KPIs) حسب مؤشرات الأداء الرئيسية، وتحديد الكفاءات المطلوبة وخطة تطوير التنمية الشخصية للموظفين. وتعد مقابلة تقييم الأداء السنوي حيث يقوم

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

المدير والموظف المعني بمراجعة وتقييم وتوثيق الأداء مقابل الأهداف الموثقة. ومن ثم، تتخذ القرارات لتعديل الراتب الثابت للموظف وحوافز الأداء استناداً إلى نتائج الأداء السنوية.

فضلاً عن ذلك، يمنح البنك مزايا أخرى مثل الإجازات السنوية والطبية وغيرها من الإجازات، والتأمين الطبي وتذاكر السفر السنوية والبدلات، وذلك في ضوء أحكام عقود العمل الفردية وممارسات السوق المحلية تبعاً للقوانين المعمول بها. أما مكافأة نهاية الخدمة، فتدفع وفقاً لأحكام عقد العمل وللقوانين السارية.

يشرف الرئيس التنفيذي للبنك على تطبيق نظام المكافآت للموظفين وفقاً للسياسة المعتمدة، بما في ذلك هيكل وإجراءات السياسات ذات الصلة. وتجري لجنة الترشيحات والمكافآت المراجعة الدورية للتأكد من كفاية وفعالية سياسة المكافآت لضمان مواءمتها مع أهداف البنك. كما تساعد اللجنة المذكورة المجلس على إجراء مراجعة سنوية مستقلة للبنك لضمان الامتثال مع سياسة البنك للمكافآت.

لجنة الترشيحات والمكافآت: دور اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية في تحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة؛ وبهذا الشأن، تقدم اللجنة توصياتها إلى المجلس بشأن المرشحين لعضوية اللجان المختلفة؛ كما أن اللجنة مسؤولة عن صياغة ومراجعة وتحديث سياسة البنك للمكافآت، ومساعدة المجلس في تقييم مدى فعالية وإنصاف هذه السياسة وضمان مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. تقوم اللجنة بإجراء مراجعة منتظمة لبنود سياسة المكافآت ورفع توصياتها بشأن أية تحديثات إلى المجلس؛ كما أنها تضطلع بالتقييم المنتظم لمدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت لضمان اتساقها مع أهداف البنك. وتقدم توصيات إلى المجلس بشأن مستوى ومكونات راتب المدير التنفيذي ومسؤولياته المباشرة، وكذلك بالنسبة للموظفين التنفيذيين في البنك. وتعمل لجنة الترشيحات والمكافآت عن كثب مع لجنة إدارة المخاطر في البنك ومع رئيس دائرة إدارة المخاطر بغية تقييم الحوافز التي يقترحها نظام المكافآت.

ولقد قام البنك باستشارة السادة/ أرنست & يونج خلال عام 2014 بهدف هيكلة سياسة المكافآت وتم تنفيذها منذ السنة المالية 2015، ويطبق البنك ميثاق لجنة الترشيحات والمكافآت، التي أقرت في عام 2014. ومنذ السنة المالية 2015، يطبق البنك نظام إدارة الأداء المعدل على جميع العاملين.

تقييم المخاطر: يتمحور المجال الرئيسي لعمل البنك في طبيعة الجمع بين النشاط التنموي والعمل المصرفي التجاري ويكمله في ذلك التعامل في المحفظة الاستثمارية. كما أن البنك يدير أيضاً محفظتين ممولتين حكومياً مرتبطتين بمشروعات الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والتمويل الزراعي.

تستند سياسة البنك للمكافآت والترشيحات على تقييم إدارة المخاطر لتحقيق التوازن بين النتائج طويلة و متوسطة الأمد، وقد تم توثيق ذلك بشكل سليم في النظام الجديد لتقييم الأداء، وذلك من خلال تطبيق نظام "SMART" أي للقياس بناء على أسس (محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ذات صلة و قائمة على العنصر الزمني)، وذلك باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs المفصلة في المراقبة المستمرة للأداء مع التوجيه والإرشاد وإجراء المراجعات الدورية و من ثم تقييم الأداء النهائي استناداً إلى النتائج المالية فضلاً عن الأهداف المحددة على أساس نوعية. وتقع مسؤولية تقييم أداء أعضاء الإدارة العليا على عاتق لجنة الترشيحات والمكافآت بناء على عوامل القياس التوزيعي والجمعي لنسبة العائد على

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

الاستثمار، وتدابير المخاطر المحددة بما في ذلك عناصر التقييم الداخلي CAMEL-BCOM وأخيراً على العناصر المتعلقة بالنشاط التجاري.

وقد اتخذ البنك التدابير لضمان عدم وجود أية مخاطر مادية وعدم وجود محاولات لأي عضو من أعضاء الإدارة العليا لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل مثل التداول في الأسواق المالية أو الدخول في أي مجالات ذات الكشافات على مخاطر عالية في مقابل إمكانية الحصول على أي نوع من المكاسب أو الانغماس في أي مجازفات مفرطة في تحمل. وقد تم تقييم جميع تعاملات البنك والمحفظة الإجمالية للبنك من قبل دائرة إدارة المخاطر بشكل مستقل ورفع تقرير بذلك إلى لجنة إدارة المخاطر.

يحدد تقييم الأداء والمكافأة للدوائر الرقابية مثل التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بواسطة لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر تبعاً. تسجل معايير الأداء للدوائر الرقابية من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة أو مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة لهذه الدوائر ولا ترتبط أي من مؤشرات الأداء الرئيسية بمستهدفات ربحية أعمال البنك مثل الإيرادات أو الأرباح أو الأهداف ذات الصلة. ووفقاً لمبادئ حوكمة الشركات، فإن الدوائر الرقابية لا تعتبر مسؤولة أمام الرئيس التنفيذي، والجهاز التنفيذي للبنك ولكن هي مسؤولة مباشرة أمام مجلس الإدارة ويتم تقدير أفعالها تبعاً لذلك.

وفيما يتعلق بتحديد العلاقة بين الأداء ومستويات المكافآت، فقد أنشأ البنك روابط وأوزان كافية لتقييم الأداء الفردي وأداء وحدات الأعمال وأداء التجاري وفقاً للمستويات الإدارية المختلفة لموظفي البنك وبمساعدة من الخبراء الاستشاريين الخارجيين. وفي المقابل، فإن الأداء التجاري يستند على معايير تقييم مقل العائد على الاستثمار وأداء محافظ الأصول والإجراءات المحددة للمخاطر.

العناصر المتغيرة من المكافآت المقدمة لكبار الموظفين تحتوي على مكونات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويبدأ إدراج المكون طويل الأجل بعد مرور 3 سنوات من تاريخ المنح. وهذا المبلغ قابل للزيادة أو النقصان وفقاً لمتوسط الأداء في الثلاث سنوات من حيث معدلات EPS وإجراءات المخاطر. ويتعامل البنك فقط على أساس المكافأة النقدية الممنوحة على العناصر المتغيرة من الراتب ولا يخصص خيارات أو حصص الأسهم. كذلك، يعتمد أداء موظفي الإدارة العليا على قياس نسبة العائد على الاستثمار ومحددة بوزن 40%، و30% لوزن أداء محفظة الأصول و30% وزن تصنيف المخاطر، تبعاً للهيكل الذي وضعه الاستشاريون السادة/ مكتب أرنست أند يونج. ويحق لجميع موظفي البنك الحصول على حوافز متغيرة على أساس الأداء، فقط أعضاء وموظفي الإدارة العليا هم المؤهلون لحوافز متغيرة طويلة الأجل. ولم تكن أي مؤشرات لمكافآت من هذا النوع تم منحها لأي موظف.

يضم التعريف المحدد بالإدارة العليا كبار الموظفين، مثل: الرئيس التنفيذي وفريقه من نواب للرئيس التنفيذي وهم مسؤولين مباشرة أمام الرئيس التنفيذي؛ وهم: - نائب خدمات تمويل التنمية ونائب الخدمات المصرفية التجارية والاستثمار. أما الوظائف التي تعتبر "حاملة للمخاطر المادية" material risk-takers فتشمل رؤساء إدارات الأعمال المدرة للدخل، وهي: تمويل المشاريع، والخدمات المصرفية، والاستثمار المباشر والترويج، والخزينة. أما المهام الرقابية، فتشمل: رئيس إدارة

إفصاحات دائرة إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2021/12/31

المخاطر، ورئيس التدقيق الداخلي، والمراقب المالي، ورئيس وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال، ومدير إدارة المحاسبة، ومسؤول وحدة الالتزام الرقابي.

بيان المكافآت المدفوعة في 2021 (بالدينار الكويتي)

الفئة رقم 1: تشمل 3 موظفين

ثابت

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
445606	7592	19995

متغيرة

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
	280872	

الفئة رقم 2: تشمل 5 موظفين

ثابت

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
298916	8808	34425

متغيرة

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
	86111	

الفئة رقم 3: تشمل 6 موظفين

ثابت

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
304533	7359	12049

متغيرة

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على اساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
	89806	